د : أحمد شوقي

مدرس التمويل بالجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا.
مدير معتمد في إدارة المخاطر "الاكاديمية الامريكية للإدارة المالية"

مخاطر التشغيل ما بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

تعتبر مخاطر التشغيل القاسم المشترك مع جميع المخاطر الأخرى حيث لا يخلو أى نشاط من وجود مخاطر تشغيلية، وأصبحت إدارة مخاطر التشغيل من الممارسات المستحدثة والسليمة لإدارة المخاطر في البنوك العالمية حيث ظهر اهتمام المؤسسات المالية بمخاطر التشغيل بعد حدوث العديد من الخسائر الكبيرة للعديد من البنوك كانهيار **Barings bank** في ١٩٩٥، وبنك **Société Générale bank** في ٢٠٠٨ وغيرها من البنوك ، وظهر مصطلح مخاطر التشغيل ضمن مقررات بازل ٢ في ٢٠٠٤ بهدف الوصول لوضع أفضل لتقييم كفاية رأس المال، وقد تناولت مخاطر التشغيل على أنها الخسائر الناجمة عن اخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية والعنصر البشرى والأنظمة لدى البنوك أو نتيجة لأحداث خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. والمخاطر القانونية هي الخسائر الناتجة عن الغرامات والعقوبات والجزاءات المطبقة على البنوك في حالة إخفاقها في التزاماتها التعاقدية والقانونية، أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد، أو لكون تلك النصوص لا تعكس الحقوق والالتزامات التعاقدية للبنك و/أو الطرف المقابل بشكل واضح وسليم.

أما في المصارف الإسلامية تتعلق مخاطر التشغيل بالخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية، والأشخاص، والأنظمة، أو الناتجة من أحداث خارجية والأسباب المحتملة للخسارة الناتجة عن عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية وإخفاقها في الوفاء بمسئوليتها الاستئمانية.

وتنشأ مخاطر عدم الالتزام بالشريعة نتيجة عدم التزام المصارف الإسلامية بالشريعة التى تحددها الهيئات الشرعية لتلك المصارف في البلد الذي تعمل فيه تلك المصارف، ويجب أن تشمل متطلبات هذا الالتزام جميع أعمال تلك المصارف، ومنتجاتها، وأنشطتها. أما المخاطر الاستئمانية هي تلك المخاطر التي تنشأ من إخفاق المصارف الإسلامية في أدائها وفق معايير صريحة وضمنية قابلة للتطبيق على مسئوليتها الاستئمانية ونتيجة للخسائر في الاستثمارات، ويمكن أن يصبح المصرف معسر بما يجعله غير قادر على تلبية طلبات أصحاب الحسابات الجارية لسحب أموالهم، وحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار لديها. وقد تخفق المصارف في أن تتصرف بالحرص الواجب عند إدارة الاستثمارات مما يؤدى إلى نشوء مخاطر قد تحرم أصحاب حسابات الاستثمار من الحصول على أرباحهم.

وفي ضوء ما سبق فأن مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية تناولت نفس مسببات مخاطر التشغيل في البنوك التقليدية بالإضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بالشريعة والتى تعد ذات أولوية عليا مقارنة بالمخاطر الأخرى حيث إنه إذا لم تعمل تلك المصارف وفقاً للشريعة فيتم إلغاء العمليات ولا يعتبر أي دخل ناتج عن عملياتها ربحاً مشروعاً، بالإضافة إلى اختلاف الضوابط والأحكام الشرعية لكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، والمخاطر الاستئمانية حيث يجب على المصارف الإسلامية تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة مع أصحاب حسابات الاستثمار، وتوفير أساس موثوق به لتقويم طبيعة مخاطر تلك الأنشطة التي يتم الاستثمار بها، وأدائها الاستثماري، وتقييم نشاطها بصفة دورية وذلك لتجنب المساس بسمعتها والحفاظ على ما وصلت إليه المصرفية الإسلامية من نجاحات.